

223240 - دلالة صيغة الأمر إذا جاءت بعد الحظر

السؤال

هل الأمر بعد النهي يفيد الإباحة أم أن الحكم يرجع إلى ما كان عليه في السابق؟ وهل من مراجع مفيدة في هذه المسألة يمكنني الاطلاع عليها؟

الإجابة المفصلة

الصحيح من أقوال الأصوليين أن صيغة الأمر تفيد الوجوب ما لم يصرفها صارف، فإن جاءت هذه الصيغة بعد تقدم النهي، كالأمر بالاصطياد بعد التحلل من الإحرام مثلاً، كما في قوله تعالى: (وإذا حللتم فاصطادوا)، فقد اختلف الأصوليون في ذلك على مذاهب، أشهرها:

القول الأول: أن صيغة الأمر على حالها في افتضاء الوجوب. وهو مذهب ابن حزم وبعض المالكية والشافعية.

والقول الثاني: أنها على الإباحة وهذا قول أكثر العلماء.

والقول الثالث: أنها تزفع النهي السابق وتعيد حال الفعل إلى ما كان قبل النهي فإن كان مباحاً كانت للإباحة أو واجباً فواجباً.

انظر "المحيط" للزرکشي (2/112-116)، "المستصفي" (1/54)، "شرح مختصر الروضة" (2/370-373). وهذا القول الأخير هو الراجح، وهو ما اختاره جماعة من المحققين.

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: (وإذا حللتم فاصطادوا):
"وَهَذَا أَمْرٌ بَعْدَ الْحُظْرِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي يَثْبُتُ عَلَى السَّبْرِ: أَنَّهُ يَرُدُّ الْحُكْمَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ النَّهْيِ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا رَدَّهُ وَاجِبًا، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَبًّا فَمُسْتَحَبًّا، أَوْ مُبَاحًا فَمُبَاحًا. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ، يُنْتَقَضُ

عَلَيْهِ بَآيَاتٍ كَثِيرَةٌ ، وَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ لِلِإِبَاحَةِ ، يَرُدُّ
عَلَيْهِ آيَاتٌ أُخْرَى ، وَالَّذِي يَنْتَظِمُ الْأَدِلَّةَ كُلَّهَا هَذَا
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، كَمَا اخْتَارَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ " انتهى من " تفسير ابن كثير " (2/12) .

وقال الشيخ الشنقيطي رحمه
الله :

" وبهذا تعلم أن التحقيق الذي دل عليه الاستقراء التام في القرآن أن الأمر بالشيء بعد تحريمه يدل على رجوعه إلى ما كان عليه قبل التحريم من إباحة أو وجوب ، فالصيد قبل الإحرام كان جائزا فممنوع للإحرام ، ثم أمر به بعد الإحلال بقوله : (وإذا حللتهم فاصطادوا) ، فيرجع لما كان عليه قبل التحريم ، وهو الجواز ، وقتل المشركين كان واجبا قبل دخول الأشهر الحرم ، فممنوع من أجلها ، ثم أمر به بعد انسلاخها في قوله : (فإذا انسلاخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية ، فيرجع لما كان عليه قبل التحريم ، وهو الوجوب ، وهذا هو الحق في هذه المسألة الأصولية " انتهى من " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن " (1/327) .

وقد رجح هذا القول أيضا
الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ، انظر : " شرح منظومة أصول الفقه وقواعده " (ص/171-173) .

أما المراجع التي تسأل عنها
فقد ذكرنا بعضها ، ولا يكاد يخلو كتاب من أصول الفقه من التعرض لهذه المسألة .
والله أعلم .